

وإذ تؤكد من جديد أنه، بينما تتحمل البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بينها، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة والدعم لهذه الأنشطة، كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور بارز بوصفها عاملاً مشجعاً وحافزاً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفقاً لخطة عمل بونيس آيرس،

١ - تؤكد من جديد استمرار صلاحية التوصيات الواردة في خطة عمل بونيس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٢ - تؤيد المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها السابعة^(٣٤)؛

٣ - تحت جميع الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أجهزة ومؤسسات وهيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على أن تمنح، في ميادين الأنشطة الخاصة التي تضطلع بها، أولوية عالية لدعم الأنشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الدعم المالي؛

٤ - تحت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يكون الرائد في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية للتغلب على المشاكل التي تصادفها في جهودها الرامية إلى تشجيع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٥ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الضرورية لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

١٦٠/٤٦ - التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد قراراتها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٦٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٢١٥/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر

(ب) تعيين رئيس للجنة بعد إجراء المشاورات التي يرونها ضرورية، والتعاون مع الرئيس في اختيار أعضاء اللجنة الاثني عشر الآخرين؛

٣ - تتوقع من اللجنة العالمية أن تقدم تقريرها النهائي إلى المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في موعد أقصاه ثلاث سنوات من بداية عملها، وأن توجه تقريرها إلى المحافل الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية وإلى الأفراد والجمهور العام من أجل تشجيع النشر على نطاق واسع والمتابعة؛

٤ - تقرر أن تنظر في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية في دورة ملائمة في المستقبل.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

١٥٩/٤٦ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(٢٨)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(٢٩)،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٣٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بونيس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٣٣)، و ٢٢٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة،

وإذ تؤكد أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جزء لا غنى عنه ولا يتجزأ من جهودها المبذولة لزيادة سرعة التنمية، وأنه ينبغي أن يكون نقطة انطلاق لتعزيز اندماج البلدان النامية في الاقتصاد الدولي على أساس الإنصاف والمنفعة المتبادلة،

وإذ تؤكد أيضاً أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال عنصراً رئيسياً في التعاون الاقتصادي العالمي، وأن الغرض منه ليس إحلال التعاون بين بلدان الجنوب محل التعاون بين الشمال والجنوب، إنها التكامل معه في إطار تعاوني يكون عالمياً بحق،

(٣٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بونيس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11)، الفصل الأول.

(٣٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)، المرفق الأول.

٢ - تشني على الدول الأعضاء وعلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي قامت بمواصلة وتوسيع التعاون الإنشائي مع المؤتمر أو شرعت فيه ؛

٣ - تطلب إلى الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي لم تنشئ بعد اتصالات وعلاقات مع المؤتمر أن تستقصي إمكانية القيام بذلك ؛

٤ - تشيد بالمؤتمر للإنجازات الكبيرة التي حققها منذ إنشائه في تنفيذ مشاريع تشمل كل قطاعات التعاون ؛

٥ - تلاحظ مع الاهتمام الإصلاحات الجارية داخل المؤتمر بغية التصدي على وجه أفضل لتحديات التعاون الإقليمي في التسعينات ؛

٦ - تجدد مناشدتها المجتمع الدولي زيادة دعمه المالي والتقني والمادي للمؤتمر بغية تمكينه من أن ينفذ على وجه تام برنامج عمله الموسع الذي يشمل الآن قطاع مصاد الأسماك والموارد البحرية ، وقطاع الإعلام والثقافة ، ومن أن يلبي حاجات التنمية والإنعاش ؛

٧ - تناشد المجتمع الدولي والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة المناسبة للمؤتمر قصد تمكينه من النهوض بعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي ، بما في ذلك احتمال اشتراك جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية فيه ؛

٨ - تطلب إلى سلطات جنوب افريقيا وجميع الأطراف التي هي في وضع يسمح لها بذلك أن تضاعف جهودها من أجل إنهاء العنف ؛

٩ - ترحب باتفاقات السلم في أنغولا وبعملية السلم في موزامبيق ، وتطلب إلى المجتمع الدولي تشجيع هذه التطورات ودعمها ؛

١٠ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من أجل إنعاش وبناء الاقتصاد في أنغولا وموزامبيق ؛

١١ - تناشد أيضاً المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة على وجه السرعة إلى دولة ناميبيا الحديثة الاستقلال لتمكينها من تنفيذ برنامجها الإنشائي الوطني ؛

١٢ - تدعو مجتمع المانحين وغيره من الشركاء المتعاونين إلى المشاركة على مستوى رفيع في المؤتمر الاستشاري السنوي لمؤتمر التنسيق الإنشائي للجنوب الافريقي الذي سيعقد في مابوتو في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل ، بالتشاور مع الأمين التنفيذي لمؤتمر التنسيق الإنشائي للجنوب الافريقي ،

١٩٨٤ ، و ١٩٥/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ١٨١/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٢٢١/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والتي طلبت فيها ، في جملة أمور ، إلى الأمين العام تعزيز التعاون بين أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنشائي للجنوب الافريقي وحثت على تكثيف الاتصالات بغية التعجيل بتحقيق أهداف إعلان لوساكا الصادر في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ ، والذي أنشئ المؤتمر بمقتضاه (٣٥) ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر (٣٦) ،

وإذ تلاحظ الجهود التي بذلها المؤتمر في تنفيذ برنامج عمله (٣٧) ، وإذ تؤكد من جديد إدراكها بأن المؤتمر لا يمكن أن ينفذ برامجه الإنشائية بنجاح إلا إذا وضعت موارد كافية تحت تصرفه ،

وإذ ترحب بعضوية ناميبيا في المؤتمر ، التي تضيف زخماً إضافياً لتوسيع وتكثيف التعاون الاقتصادي في الجنوب الافريقي ،

وإذ تلاحظ أن آثار الحرب والحسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب الافريقي تقتضي استمرار وتعزيز برامج الإنعاش لإحياء اقتصادات البلدان المستقلة في المنطقة ،

وإذ تعترف بالتطورات الإيجابية الحاصلة في جنوب افريقيا ، بما في ذلك توقعات بدء مفاوضات لوضع دستور ديمقراطي غير عنصري ،

وإذ يساورها قلق عميق إزاء العنف الجاري حالياً في جنوب افريقيا الناجم عن أفعال القوى المعارضة للتحويل الديمقراطي ،

وإذ ترحب بتوقيع اتفاق السلم الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في جنوب افريقيا ، الذي ينبغي أن يؤدي تنفيذ الفعّال إلى تعزيز إمكانيات استتباب السلم في منطقة الجنوب الافريقي بأكمله ،

وإذ تلاحظ التقدم الذي أحرزته بعض أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في إيجاد آليات لوضع وتنفيذ عملية التعاون مع المؤتمر ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام (٣٦) الذي يصف التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنشائي للجنوب الافريقي (٣٧) ؛

(٣٥) انظر : A/38/493 ، المرفق الأول .

(٣٦) A/46/481 .

(٣٧) انظر : A/42/452 ، الفرع الثاني .

٣ - تؤيد مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٢/١٦ ألف إلى هاء المؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١^(٤١)، ومقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤١/٩١ المؤرخ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١^(٤٢)؛

٤ - تؤيد أيضاً مقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر ١٦/٣ المؤرخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١^(٤٣) الذي طلبت فيه اللجنة إلى الأمين العام للمؤتمر أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة تقريراً عن الحاجات المالية والتقنية والمؤسسية لتنفيذ مقررات المؤتمر بشأن مكافحة التصحر بفعالية وكفاءة؛

٥ - ترحب بالأولوية التي ستعطىها اللجنة التحضيرية للنظر في مسألة التصحر خلال دورتها الرابعة؛

٦ - ترحب بالجهود المضطلع بها لمكافحة التصحر والجفاف من جانب المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الوزاري المعني بوضع سياسة مشتركة لمكافحة التصحر، واتحاد المغرب العربي، وإنشاء مرصد لمنطقة السهل والصحراء الكبرى؛

٧ - ترحب أيضاً بمواصلة مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني تقديم مساعدته التقنية والمالية الكبيرة لبلدان منطقة السهل السوداني على المستويين الوطني والإقليمي في استعداداتها للمؤتمر، وتشجع المكتب على مواصلة وتكثيف مساعدته في هذا المجال؛

٨ - تدعو مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني، في إطار اجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأو الفريق الاستشاري للبنك الدولي، إلى أن يساعد حكومات بلدان منطقة السهل السوداني في تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة موضوعية قطاعية من أجل تعبئة موارد كافية لحماية الموارد الطبيعية وسلامة إدارتها بهدف وقف عملية التصحر وعكس اتجاهها؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام، في ضوء المقررات التي اتخذها المؤتمر بشأن التصحر والجفاف، أن يبرز أية احتياجات لازمة لتنفيذ تلك المقررات في تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

تكثيف الاتصالات الرامية إلى تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر؛

١٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٦١/٤٦ - مكافحة التصحر والجفاف

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي اعتمدت بموجبه خطة العمل لمكافحة التصحر^(٣٨)، وجميع القرارات اللاحقة بشأن هذا الموضوع،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٢٢٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، و ٢١٢/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة، وكذلك إلى مقررها ٤٣٧/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في أفريقيا،

وإذ تقلقها خطورة مشكلة الجفاف والتصحر في بلدان كثيرة، وإذ تلاحظ أهمية الخبرات التي اكتسبتها بلدان مختلفة في مكافحة تدهور الأرض بطريقة متكاملة،

١ - تؤكد من جديد قراراتها ١٧٢/٤٤ ألف وباء المؤرخين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، والذي دعت الجمعية العامة في أولها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى أن يعطي من خلال لجنته التحضيرية أولوية عالية لمسألة مكافحة التصحر؛

٢ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠، بما في ذلك تنفيذها في منطقة السهل السوداني^(٣٩)، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم ذلك التقرير، وكذلك التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ١٧٢/٤٤ ألف^(٤٠)، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الرابعة؛

(٣٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر، نيروبي، ٢٩ آب/أغسطس - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36)، الفصل الأول.

(٣٩) A/46/380-E/1991/142

(٤٠) A/46/157-E/1991/55

(٤١) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٢٥ (A/46/25)، المرفق.

(٤٢) المرجع نفسه، الملحق رقم ٤٨ (A/46/48)، المجلد الثاني، المرفق الأول.